

## Research Africa Reviews Vol. 3 No. 3, December 2019

These reviews may be found on the *RA Reviews* website at:

<https://sites.duke.edu/researchafrica/ra-reviews/volume-3-issue-3-dec-19/>

### الإسلاميون والسلطة في الجزائر: كتاب جديد لتحليل جماعات الإسلام السياسي

عرض الكتاب/د. فريدة بنداري  
الأمين العام للجمعية العلمية للشئون الأفريقية ، القاهرة.

- اسم الكتاب: **الإسلاميون والسلطة في الجزائر: مسارات العلاقة مع بوتفليقة**
- المؤلف: أبو الفضل كامل محمود محمد. الطبعة الأولى • سنة النشر: 2019م.
- دار النشر: المركز العراقي- الأفريقي للدراسات الاستراتيجية – بغداد • صفحات الكتاب: 228.

تتنوع اتجاهات والدوافع الحركية للتيارات الإسلامية في الوقت الحالي في بعث النهضة الإسلامية من سباتها، فبعد حقبة من التراجع في علاقة النظام الجزائري مع الأحزاب الإسلامية، ما بين المواجهة والمهادنة والمشاركة تبدو الجزائر بمثابة جزيرة وسط دول الربيع العربي التي يحقق فيها الإسلاميون انتصارات انتخابية. فما مصير إسلاميي الجزائر؟

تعتبر الجزائر أول بلد عربي فتح أعين المنطقة على مخاطر القوة السياسية للتيار الإسلامي، وذلك منذ حوالي ثلاثين عاماً، عندما اكتسحت جبهة الإنقاذ الانتخابات البرلمانية في مرحلتها الأولى. وهي أول دولة برعت في منع صعودهم وعدم تمكينهم من السلطة، وفي مقدمة من خاضوا حرباً شعواء ضد المتشددين، ثم المصالحة معهم. كذلك أول من ابتكرت صيغة رمادية للاستجابة لمطالب المتظاهرين بعدم التمديد لرئيسها لولاية خامسة.

**يقول الكاتب ..**

أخذت العلاقات بين النظام السياسي الجزائري والحركات الإسلامية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بُعداً مختلفاً عن علاقة تلك الحركات بالأنظمة الجزائرية السابقة؛ فقد اتسمت تلك العلاقات بالترابط والتفاعل حتى قرب نهاية عهده الثالثة التي تزامنت مع اندلاع الثورات العربية. فبعد عام 2011 انفصلت الحركات الإسلامية المعتدلة عن النظام السياسي الذي ظلت حاضرة ومشاركة في حكوماته المتعاقبة، بل ومنضوية تحت قبة تحالف رئاسي واحد معه. أما الحركات الإسلامية المسلحة فقد شكلت تهديداً جديداً للنظام السياسي بعد عام 2011، بسبب حدوث صحوه عامة في الحركات الإسلامية في المنطقة، كانت تسعى إلى تغيير الأنظمة العربية التي ظلت في عداها معها قبل الثورات العربية. فعلى الرغم من أن الحركات الإسلامية المسلحة الجزائرية ظلت ساكنة بعد تطبيق قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية، باستثناء قليل من عناصرها تمركزوا في مناطق صحراوية خارج المناطق السكانية، فإنها عادت تشكل ضغطاً على مؤسسات

الدولة الجزائرية وأجهزتها الأمنية خلال الفترة التي شهدت صعودًا لحركات الإسلام السياسي في بعض الدول العربية؛ فقد اتجهت الحركات الجزائرية المسلحة إلى تغيير تمركزاتها على الحدود الجزائرية وتغيير مسمياتها، بل إلى تشابك مع حركات إسلامية أخرى في منطقة المغرب العربي.

كما إن المستجدات التي شهدتها الداخل الجزائري بعد ثورات الربيع العربي، التي كان من أهمها حدوث تغيير في شكل خريطة حركات الإسلام السياسي الجزائرية؛ أدت إلى حدوث تغيير في حدود وطبيعة التفاعل بين نظام بوتفليقة والحركات الإسلامية الجزائرية، التي ظلت لسنوات طويلة تعمل متحالفة مع حكوماته؛ فقد سعت الأحزاب -التي هي الأذرع السياسية لحركات الإسلام الجزائرية المعتدلة- خاصةً التي تأسست بعد الإصلاحات السياسية التي أجراها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عام 2012؛ إلى المطالبة برحيل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من السلطة، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

ومن ثم، يمكن القول أن العلاقات بين النظام السياسي والحركات الإسلامية أخذت شكلين مختلفين منذ عام 1999؛ فمنذ هذا العام -وهو تاريخ بداية تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة في الجزائر- اتسمت العلاقة بين النظام والحركات الإسلامية بالتصالح على مستوى الحركات الإسلامية المسلحة، وبالمشاركة على مستوى الحركات الإسلامية المعتدلة. أما بعد عام 2013، فقد أخذت العلاقات بين الطرفين مستوى التصعيد؛ فعلى مستوى الحركات الإسلامية المعتدلة انفصلت تمامًا عن النظام بعد عام 2013، بل رفضت ترشح الرئيس بوتفليقة للولاية الرابعة. أما الحركات الإسلامية المسلحة فصعدت تهديداتها للنظام الجزائري بعد عام 2013، وتزايد مستوى تهديد تلك الحركات لمؤسسات الدولة الجزائرية، خاصةً بعد انتهاء حكم الإخوان في مصر وتونس وحدث الصراع الداخلي في ليبيا.

ويشير الكاتب إلى أن تماسك قوى الإسلام السياسي في الجزائر بعد مايو 2017، وعودتها إلى الحركتين الأم "حمس" والنهضة"، قد يوسع التباعد الحادث بين أطراف الأزمة، خاصةً بعد رفض تلك القوى الإسلامية المشاركة في حكومة عبد الملك سلال التي تلت الانتخابات التشريعية في مايو 2017، ورفضها لدعوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعودة الإسلاميين للتحالف الرئاسي والحكومي.

جاءت دراسة الكاتب في أربعة فصول، قسم كل فصل إلى عدة مباحث داخلية في محاولة توضيح طبيعة العلاقة بين قوى الإسلام السياسي والسلطة في الجزائر، ومن ثم فإن الإشكالية الرئيسية تتمثل في الإجابة عن تساؤل فحواه: ما أسباب تأزم العلاقة بين قوى الإسلام السياسي والسلطة في الجزائر، وإلى أين يصل مستوى الصراع بينهما؟ ما هو مستقبل الأزمة بين الطرفين، وما السيناريوهات المحتملة للعلاقة؟

## • النظام السياسي في الجزائر

**جاء الفصل الأول بعنوان " تحليل النظام السياسي الجزائري "** ويركز على الفترة الممتدة من 1999 (تاريخ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجزائر، وبداية تفعيله قانون المصالحة الوطنية مع الحركات الإسلامية المسلحة) حتى سنة 2013 (تاريخ فك الارتباط بين الحركات الإسلامية المعتدلة والنظام السياسي الجزائري، وتهديد بعض الحركات الإسلامية المسلحة التي رفضت المصالحة وأعدت تكوين نفسها بعد ثورات الربيع العربي للنظام السياسي، ورفضها تولية الرئيس بوتفليقة فترة رئاسية رابعة) وأشار الكاتب أن هناك ممارسات ديمقراطية قد بدأت تتأصل في الجزائر حالياً، وقد يُقال بأن التغيير أو التأكيد فيمن لديهم السلطة، قد استند إلى صناديق الاقتراع؛ الأمر الذي أصبح قاعدةً متعارفاً عليها، وقد يُشار إلى ن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المتعددة المنعقدة بين عامي 1995 و2009 لتوضيح تلك النقطة. وإن الانتخابات الرئاسية المنعقدة في أبريل 2004 تمثل الاستمرار الطبيعي لتلك الممارسات الديمقراطية. وعقب الانتخابات الرئاسية في أبريل 1999، ووفقاً لأحكام دستور 1996 الذي حدد فترة الرئاسة بفترتين، قوام كل فترة 5 سنوات؛ هرع الجزائريون إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيسهم. وقد أشار الكاتب في غضون هذا الفصل إلى بعض سلبيات النظام السياسي الجزائري منها مايلي:-

- 1- انتماء النظام السياسي الجزائري إلى النمط العسكري البيروقراطي الذي يكون فيه الرئيس خاضعاً للمصالح السياسية لجماعة أتت به إلى السلطة، وهي جماعة العسكر؛ فالجيش هو الحكم النهائي الذي يفصل في الصراع المتعلقة السلطة السياسية.
- 2- على الرغم من قانون الوثام ومحاولات الإصلاح التي قام بها بوتفليقة، فإن الجزائر شهدت موجة من العنف بدأت منذ التسعينيات، واستمرت حتى عام 2003، أسفرت عن مقتل ما يزيد عن مائة ألف شخص، وفي بعض التقديرات مائتا ألف قتيل، فيما كلفت الدولة خسائر مادية تراوحت بين 20-25 مليار دولار. وهذا نتيجة عنف الجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت سياسة وقانون الوثام المدني.
- 3- أدت هذه الموجة إلى وجود مستوى من العنف لم تشهده البلاد منذ أيام الحرب الجزائرية؛ ما أدى إلى استئصال في كلا الجانبين، ومن ثم زادت المنظمات والتنظيمات الإرهابية؛ ليس في العدد فقط، بل وفي شدة الهجمات العشوائية ضد المدنيين مكتوفي الأيدي والمسؤولين على السواء. وقد زاد أيضاً عدد قوات الأمن بإنشاء قوات ميليشيات؛ ما ساعد على تكثيف وزيادة مستوى انتهاك حقوق الإنسان، وانتشار الفقر والتفاوت الطبقي الحاد بين أبناء المجتمع الجزائري، وظهور أثرياء جدد تبدو عليهم مظاهر النعمة والثراء الفاحش في محيط يتزايد فيه عدد الفقراء؛ إذ تذكر إحصائيات جزائرية رسمية وأخرى دولية أن نحو 14 مليون جزائري يقل دخل الفرد الواحد منهم عن دولار واحد في اليوم.
- 4- تنامي نسبة البطالة بين الشباب الجزائري ممن هم دون 29 عاماً تقترب من 10,8%. هذا كما يعاني الجزائريون -وخاصة سكان المدن منهم- من مشكلة إسكان هائلة، وخاصةً إذا تذكرنا أن الجزائر بلد نفطي، وأنه غني بالعديد من الثروات المعدنية، ولاحظنا أن هناك طبقة محدودة العدد من شعبها تعيش في بذخ هائل، في ظل حرمان وفقير مدقع يعاني منه كثير من الجزائريين. وهذا يجعلنا نفهم لماذا يلجأ العديد من الشبان الجزائريين إلى الجبال وحمل السلاح في وجه الدولة.

## ● المنطلقات الفكرية الإسلامية

تناول الفصل الثاني وعنوانه " خريطة الحركات الإسلامية الجزائرية " رصد وتحليل الجذور الفكرية للحركات الإسلامية الجزائرية، منطلقاً أولاً من عوامل ظهور الحركات الإسلامية الجزائرية خلال الفترة التي سبقت تولي

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجزائر، ثم منطلقاتها الفكرية التي أدخلت الجزائر في حرب دموية قبل تفعيل قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية .

**يقول الكاتب ..**

إن الحركات الإسلامية التي ظهرت في الجزائر منذ 1962 حتى 1999، كانت إحدى صور رد الفعل لمواجهة الأزمات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما العوامل الخارجية خلال هذه المدة، فكان تأثيرها محدودًا للغاية، لا سيما أن الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين كان قد فرض طوقاً أمنياً مركزياً على عموم الجزائر؛ فلا حدود مفتوحة، ولا أحد يطمح في الحصول على جواز سفر. وقد كان لظهور الحركات الإسلامية في الجزائر عوامل متعددة (سياسي - اقتصادي - اجتماعي - ثقافي).

وبعدما تناولت الدراسة العوامل التي أدت إلى ظهور الحركات الإسلامية الجزائرية، نتطرق الدراسة أيضًا إلى الإطار الفكري العام الذي أحدثه تاريخ الجزائر السياسي باعتباره الوعاء الذي أطلق الإرهاصات الفكرية للحركات الإسلامية الجزائرية عبر مراحل تطور نظام الجزائر السياسي.

ويرجع الكاتب إرهاصات الآثار الفكرية للحركات الإسلامية الجزائرية إلى الاستعمار الفرنسي للجزائر منذ عام 1830م، ويعتبرها الكاتب الحلقات الأولى في سلسلة طويلة من البنى الفكرية التي تشكلت بعد الاستقلال وما تلاها؛ فالاستعمار سعى إلى إدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي بالكامل، بمحاربة المؤسسات الإسلامية. ويرى الكاتب ان قسما كبيرا من أفراد الجماعات والحركات الإسلامية الجزائرية قد اتبع البنى الفكرية لتنظيم الإخوان المسلمين؛ حيث أثرت المدرسة الإخوانية في كثير من الجزائريين. كما تجد الدراسة أن بعض الجماعات مرجعها فكر مالك بن نبي الذي تجنّد للعمل الفكري لأجل تنشيط النهضة الحضارية.

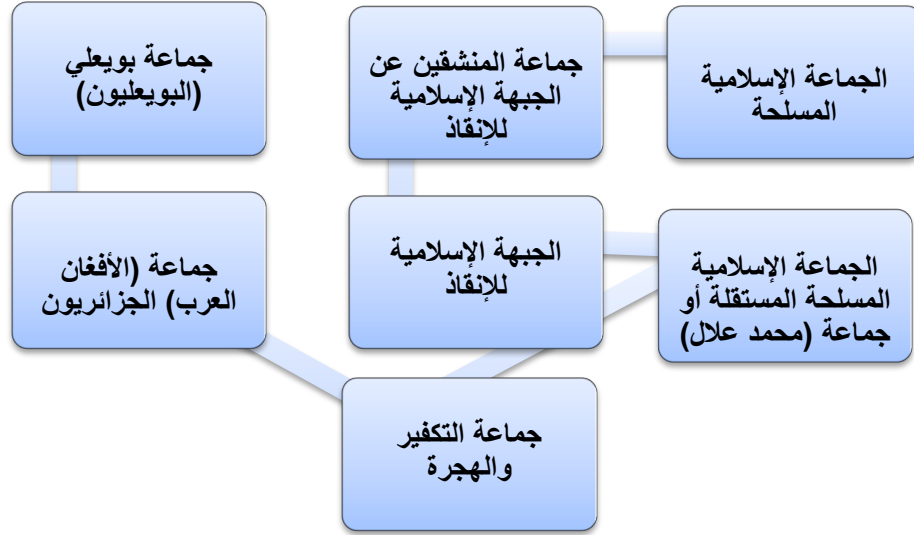
#### • جذور الحركات الإسلامية الجزائرية.

نشأت الحركات الإسلامية في الجزائر أساسًا بوصفها حركات إصلاحية، متمثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وجمعية القيم الإسلامية، والإخوان المسلمون. وكانت الحركة الإسلامية في خلال هذه الفترة متأثرة كثيرًا بالإخوان المسلمين في مصر؛ فقد ظهر عدد من المتأثرين بالإخوان المسلمين في الجزائر، وفي الوقت نفسه، التزم هؤلاء بمتابعة جدول أعمال جمعية القيم الإسلامية في الجزائر وتعزيزه على الرغم من حل الجمعية

#### • خريطة الحركات الإسلامية الجزائرية في تسعينيات القرن العشرين:

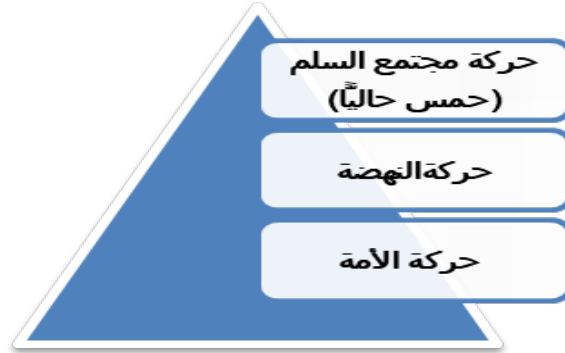
تأثر تشكيل خريطة الحركات الإسلامية الجزائرية ببعض الأحداث السياسية الفارقة منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، قسم الكاتب خريطة الحركات الإسلامية إلى قسمين: الأول هو الجماعات الإسلامية المسلحة. أما القسم الثاني فيتناول قوى المعارضة الإسلامية المعتدلة.

### شكل (1) الجماعات الإسلامية المسلحة بالجزائر



تعود ولادة الحركات الإسلامية المسلحة في الجزائر إلى فترة التسعينيات بعد إضراب مايو 1991؛ والتي تعد الحركة الإسلامية المسلحة التي قادها مصطفى بويعلوي في الثمانينيات من القرن العشرين هي الأم الشرعي لها .

### الشكل (2) الجماعات الإسلامية المعتدلة



رفضت الحركات الإسلامية المعتدلة العنف وتحالفت مع السلطة، بل دعمت بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية على مدى ثلاثة انتخابات متتالية. وسوف تتناول الدراسة فيما بعد حدود التفاعل بين حركات الإسلام السياسي المعتدلة والسلطة، وأيضًا استراتيجية النظام في التعامل مع الحركات الإسلامية المسلحة.

جاء الفصل الثالث تحت عنوان “حدود العلاقة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية الجزائرية” ليتناول العلاقة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية، بعد تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئاسة البلاد، وي طرح الأسباب التي أدت إلى حدوث تقارب بين بعض تلك الحركات التي تبنت العمل السياسي والنظام، ويكشف حدود وشكل العلاقة وتطورها حتى حدوث ثورات الربيع العربي عام 2011.

## • استراتيجية النظام تجاه الحركات الإسلامية للتراجع عن العنف.

اتبع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استراتيجية اعتمدت على أسلوب المرحلة والتدرج في معالجة الأزمة الجزائرية، انطلاقاً من قانون الوئام المدني، والعمو الرئاسي الخاص، منتهياً بميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

## • الحركات الراضية والمؤيدة للمشاركة السياسية حتى عام 2011

أخذ تعامل النظام مع الحركات الإسلامية اتجاهاً مختلفين؛ أحدهما اتسم بالمقاطعة السياسية وحظر ممارسة العمل السياسي، والآخر اتسم بالمشاركة والتحالف حتى قبل ثورات الربيع العربي، وهي الحركات التي تمثلت في مجموعة الأحزاب الإسلامية التي استوعبت داخل النظام وقبلت بقواعد اللعبة السياسية. ويمكن تحديد العلاقة بين النظام السياسي لبوتفليقة والحركات الإسلامية في مسارين؛ هما كالتالي:

### 1. الإقصاء من المشاركة السياسية

وقد شمل هذا المسار الحركات الإسلامية التي لجأت إلى الإرهاب، وخرج بعض قادتها من المعتقلات بعد صدور قانون الوئام والمصالحة، وتمثلت في الجماعة الإسلامية المسلحة، والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وجبهة الإنقاذ الإسلامية

### 2. الاندماج الحكومي والمشاركة السياسية:

ضم المسار الثاني للعلاقة بين النظام السياسي لبوتفليقة والحركات الإسلامية نوعين من الأحزاب الإسلامية المشروعة: الأول أحزاب تم استيعابها داخل النظام وتحالفت معه. والثاني أحزاب ظلت معارضة له داخل البرلمان. وهذا المسار الذي اتخذته بعض الحركات الإسلامية الجزائرية مثل العمق العلمي للدراسة.

## • أشكال المشاركة في العملية السياسية

استعرض الكاتب خريطة مشاركة الحركات الإسلامية الشرعية في العملية السياسية منذ بداية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حتى اندلاع ثورات الربيع العربي، في شكلين مختلفين حسب موقفها من نظام الحكم القائم: الأول تمثل في دعم الحكومة والمشاركة فيها. أما الثاني فتمثل في ممارسة معارضة مبرمجة:

### يقول الكاتب

- أن الحركات الإسلامية الجزائرية لم تتفق في شكل تفاعلاتها وعلاقتها مع نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فالحركات المسلحة انقسمت في موقفها من النظام السياسي، فمنها من أخذت موقفاً تصالحياً، وهؤلاء عرفوا "بالتيار التصالحية"، ومنهم من أخذت موقفاً استنصالياً، أي متوقفاً عن العنف ولكنه غير راضٍ أو معترفٍ بمضمون استراتيجية المصالحة.

- أن تعامل النظام مع الحركات الإسلامية بعد المصالحة أخذ اتجاهين مختلفين، أحدهما اتسم بالمقاطعة السياسية، وحظر ممارسة العمل السياسي، والآخر اتسم بالمشاركة والتحالف حتى اندلاع ثورات الربيع العربي، وهذا تمثل في مجموعة الأحزاب الإسلامية التي استوعبت داخل النظام، وقبلت بقواعد اللعبة السياسية.

وفي الفصل الرابع والأخير من الدراسة المعنون " أبعاد الأزمة بين النظام والحركات الإسلامية منذ 2011 "؛ تطرق الكاتب إلى ظاهرة ثورات الربيع العربي وتصدر تيار الإسلام السياسي مشهد هذه الثورات، بالإضافة إلى تغيير قيادة بعض حركات الإسلام السياسي الجزائرية، وزيادة أعداد الأحزاب الإسلامية المرخصة بسبب الإصلاحات السياسية التي أجراها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد عام 2011- إلى صدام بين حركات الإسلام السياسي والحركات المتشددة التي رفضت قانون الوثام المدني وبين النظام السياسي.

- في هذا الفصل من الدراسة تعرض الكاتب لمجموعة قضايا عالجهها في ثلاثة مباحث الأول بعنوان " الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد عام 2011"، و الثاني بعنوان " الخريطة الجديدة للحركات الإسلامية في الجزائر "تيار الإسلام السياسي وجماعات العنف". والثالث بعنوان " حدود الأزمة ومستقبلها بين حركات الإسلام السياسي والسلطة بعد عام 2011".

### يقول الكاتب .

إن دراسة الأحزاب السياسية الإسلامية في الجزائر تؤكد في كثير من الأحيان أن بقاءها متماسكة يظل محكومًا بالعديد من العوامل، خاصةً أن هذه الأحزاب لاتزال في مرحلة التكوين؛ لأنها ناتج انشقاكات داخلية عن الحركتين الأم "مجتمع السلم/ النهضة". ورغم الأشواط الكبيرة التي قطعتها في تفاعلها مع الأحزاب المدنية المتحركة ضد السلطة، بسبب إفساح النظام لمزيد من الإصلاح السياسي والممارسة الديمقراطية بعد ثورات الربيع العربي، إلا أن ذلك مرهون بالاستمرارية والتماسك الدائم. لقد أثبتت التجارب التاريخية أن الطرف الذي لا يستطيع أن يفرض نفسه يمكن أن يزول أو يندثر، وأن من لا يتقدم يتراجع. وعليه، تكون الرهانات السياسية في الجزائر ذات أبعاد متعددة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استمرار وبقاء حالة الانفصال بين السلطة والأحزاب الإسلامية التي تصاعدت بعد ثورات الربيع العربي، وأيضًا بقاء الأحزاب الإسلامية نفسها متماسكة لا تصيبها عملية تشرذم جديدة، بالإضافة إلى عدم تغيير في قمة السلطة الحالية؛ كله مرهون بجدلية تدخّل الجيش مرة أخرى في السلطة إذا لم يرتب الرئيس بوتفليقة أوراق ما بعده ويترك المصادفة تعيد ترتيب السلطة.

حاولت الدراسة أن تجيب على الإشكالية التي تتضمن مجموعة من التساؤلات حول حدود التفاعل بين النظام السياسي والحركات الإسلامية في الجزائر منذ بداية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حتى نهاية العام الأول من فترته الرئاسية الرابعة، في ظل الاستراتيجيات التي اتبعتها النظام لتتراجع الحركات الإسلامية عن العنف ويندمج بعضها معه سياسيًا، متدرجًا من الوثام المدني حتى العفو الشامل عن ارتكاب العنف

منها، ومن المشاركة السياسية المحدودة إلى أن تصبح حركاتها السلمية جزءًا من التحالف الرئاسي الداعم ليوتقلية خلال ثلاث فترات رئاسية امتدت من عام 1999-2011.

وتوصل الكاتب الى نتجية مفادها؛ أكدت على أنّ استمرار تآزم العلاقة بين النظام والحركات الإسلامية الجزائرية سيتوقف على مدى ثبات النظام الحاكم في الجزائر على موقفه من الإصلاحات، خصوصًا بعد تراجع تصدر الإسلاميين للسلطة في دول الربيع العربي، وأيضًا يعتمد على مدى قدرة الأحزاب الإسلامية على التماسك وتذويب انقساماتها واتخاذ موقف مشترك دائم، واستمرار تحالفها مع الأحزاب المدنية.

فهل سيصمد (الإسلاميون الجزائريون) في هذه المعركة، ويحتفظون بما تبقى من أصوليتهم والشعارات الدينية التي ما زالوا ينادون بها ولو بتأويل؟ أم سيقودهم هذا إلى مزيد من التنازلات وفقد ماء الوجه؟ خاصة في ظل فوز المرشح الحر عبد المجيد تبون بالانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019 .

#### Research Africa

Copyright © 2019 by Research Africa, (research\_africa-editor@duke.edu), all rights reserved. RA allows for copy and redistribution of the material in any medium or format, provided that full and accurate credit is given to the author, the date of publication, and the location of the review on the RA website. You may not distribute the modified material. RA reserves the right to withdraw permission for republication of individual reviews at any time and for any specific case. For any other proposed uses, contact RA's Editor-in-Chief. The opinions represented in the reviews and published on the RA Reviews website are not necessarily those held by RA and its Review editorial team.

ISSN 2575-6990